

الحمد لله الذي فقّه في الدين من أراد به خيراً وأسسه تأسيساً، وجعل مقاصده أولها طلباً ونشراً وتقديساً، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له فهو المعبود الحق، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله المبعوث بالصدق، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه صلاة تتابع وتزكو، وسلم عليه وعليهم سلاماً يتوالى ويربو.

أما بعد:

فحدثني جماعة من الشيوخ - وهو أول حديث سمعته منهم - بإسناد كل إلى سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن أبي قابوس - مولى عبد الله بن عمرو -، عن عبد الله بن عمرو بن العاصي **رضي الله عنهما**؛ قال: قال رسول الله **صلى الله عليه وسلم**: «الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في الأرض؛ يرحمكم من في السماء».

وإن من رحمة المعلمين بالمتعلمين: توثيق صلتهم بالدين المتين، وعمارته قلوبهم بالعلم المبين؛ تثبيتاً لأفئدتهم وإحياءً لبلدان المسلمين.

وهذا المجلس الأول، في شرح (الكتاب الأول) من برنامج (تأسيس المتعلم) في سنته الأولى ثلاث وأربعين وأربعمائة وألف (١٤٤٣)؛ وهو كتاب «أعلام السنة المنشورة، لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة»، للعلامة حافظ بن أحمد الحكيم **رحمه الله**، المتوفى سنة سبع وسبعين وثلاث مئة وألف (١٣٧٧).

قال المصنف رحمه الله:

سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴿١﴾ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ، ثُمَّ أَنْتُمْ تَمْتَرُونَ ﴿٢﴾ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ ﴿٣﴾﴾ [الأنعام].

وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، أحد صمد، ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٢﴾ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص]؛ ﴿بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَهُ، قَدِنُونَ ﴿١١٦﴾ بَدِيعَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ، كُنْ فَيَكُونُ ﴿١١٧﴾﴾ [البقرة]، ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٨﴾﴾ [القصص]، ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنبياء].

وأشهد أن سيدنا ونبينا محمداً عبده ورسوله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون، صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه الذين قَضَوْا بالحق وبه كانوا يعدلون، وعلى التابعين لهم بإحسان الذين لا ينحرفون عن السنة ولا يعدلون؛ بل إياها يقتفون وبها يتمسكون، وعليها يؤالون ويُعادون، وعندها يقتفون، وعنهما يذبون ويُناضلون، وعلى جميع من سلك سبيلهم وبقا أثرهم إلى يوم يُبعثون.

أَمَّا بَعْدُ:

فهذا مختصرٌ جليلٌ نافعٌ، عظيمُ الفائدة جَمُّ المنافع، يشتمل على قواعد الدين،

ويتضمن أصول التوحيد الذي دعت إليه الرسل وأنزلت به الكتب ولا نجاة لمن غيره يدين، ويدل ويُرشد إلى سلوك المحجّة البيضاء ومنهج الحقّ المُستبين.

شُرحت فيه أمور الإيمان وخصاله، وما يُزيل جميعه أو يُنافي كماله، ودكرت فيه كلّ مسألة مصحوبةً بدليلها؛ ليتّضح أمرها وتتجلّى حقيقتها ويبين سبيلها، واقتصرت فيه على مذهب أهل السنة والاتباع، وأهملت أقوال أهل الأهواء والابتداع، إذ هي لا تُذكر إلا للردّ عليها، وإرسال سهام السنة إليها، وقد تصدّى لكشف عوارها الأئمة الأجلّة، وصنّفوا في ردّها وإبعادها المصنّفات المستقلّة، مع أنّ الضّد يُعرف بضده، ويُخرج بتعريف ضابطه وحدّه، فإذا طلعت الشمس لم يفتقر النهار إلى استدلال، وإذا استبان الحقّ واتّضح فما بعده إلا الضلال.

ورتبته على طريقة السؤال ليستيقظ الطالب ويتبّه، ثمّ أردفه بالجواب الذي يتّضح الأمر به ولا يشتبه، وسمّيته: «أعلام السنة المنشورة، لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة».

والله أسأل أن يجعله ابتغاء وجهه الأعلى، وأن ينفعنا بما علّمنا ويعلمنا ما ينفعنا نعمةً منه وفضلاً، إنّه على كلّ شيء قدير، وبعباده لطيفٌ خبير، وإليه المرجع والمصير، وهو مولانا فنعم المولى ونعم النصير.



قال الشارح وفق الشرح:

ابتدأ المصنّف رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى كتابه بالبسملة، ثم ثنى بالحمدلة، ثم ثلث بالشهادة لله بالوحدانية ولمحمدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالعبودية والرّسالة، وقرن آخرها بالصلاة والسلام عليه وعلى آله وصحبه والتابعين بإحسانٍ، و(جميع من سلك سبيلهم وقفوا أثرهم إلى يوم يُبعثون).

وهؤلاء الأربع من آداب التّصنيف اتّفاقاً؛ فمن صنّف كتاباً استحبّ له أن يستفتحه بهنّ.

واختار المصنّف حمد الله والشّهادة له بالوحدانية بذكر آيات قرآنيّة؛ فقال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١] إلى قوله: ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

ويُسمّى هذا في علم البديع: (اقتباساً)؛ وهو أن يُضمّن المتكلم كلامه آياتٍ أو أحاديثٍ دون ذكر ما يدلُّ على كونها كذلك، فلا يُقدّم قبلها: (قال الله تَعَالَى، أو قال الرّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

وأشار إلى هذا الأخصريُّ في «الجوهر المكنون»؛ فقال:

وَ(الاقْتِبَاسُ) أَنْ يُضَمَّنَ الْكَلَامَ قُرْآنًا أَوْ حَدِيثًا سَيِّدِ الْأَنْبَاءِ

وقوله تَعَالَى: ﴿يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١] أي يجعلون له مساوياً؛ فد (العدل): التّسوية؛

قال الله تَعَالَى في كفارة الصّيد: ﴿أَوْ عَدَلْ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ [المائدة: ٩٥].

وقوله **تَعَالَى**: ﴿تَمْتَرُونَ﴾ [الأَنْعَام: ٢٢] أي يَعْتَرِكُمْ وَيَعْلُوكُمْ الامْتِرَاءُ، وهو افتعال من (المِرْيَة)؛ وهي التَّرْدُّدُ في الأمر مع الخصومة فيه والجدال عنه.

وشاع في كلام المفسرين أنهم يقولون: ﴿تَمْتَرُونَ﴾: تَشْكُونَ؛ أي باعتبار منشأ التَّرْدُّدِ؛ وهو كونه صادرًا عن شَكِّ، وأمَّا حقيقة معنى هذه الكلمة فهو الَّذِي ذَكَرْتُ لَكَ.

وقوله: ﴿كُفُوا﴾ [الإِخْلَاص: ٤] - بِلا هَمْزٍ وبه، وقُرِئَ بهما في السَّبْعِ - أي مماثلاً.

وقوله: (صمدٌ) أي سيّدٌ كاملٌ؛ يقصده الخلائق في حوائجهم، وسيأتي بيانه في موضعه اللائق به مستقبلاً.

وقوله: ﴿قَلْبُونٌ﴾ [البقرة: ١١٦]: أي مُطِيعُونَ؛ فأصل (القنوت): الطّاعة، ورُوي هذا في حديثِ نبويٍّ عند أحمد وغيره من حديثِ دَرَّاجِ بنِ سَمْعَانَ، عن أبي الهيثم العُتُورِي، عن أبي سعيدٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «كُلُّ حَرْفٍ مِنَ الْقُرْآنِ يُذَكِّرُ فِيهِ الْقُنُوتُ فَهُوَ الطّاعَةُ»، وإسناده ضعيفٌ.

وصحَّ عن قتادة السّدُوسِيّ - أحد التّابعين - عند عبد الرزّاق في «تفسيره» أنّه قال: «كُلُّ قنوتٍ في القرآن طاعةٌ».

ويُسمّى هذا: (كَلِيَّةٌ من كَلِيَّاتِ التّفْسيرِ)، وهو كَلِيَّةٌ لفظيَّةٌ؛ أي تتعلّق بألفاظ القرآن. فإذا وقع (القنوت) وما يتّصل به من الأفعال في شيءٍ من كلام الله أو كلام الرّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فإنّه يُفسّر بـ (الطّاعة)؛ ومنه قوله **تَعَالَى**: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُمْ﴾ [الأحزاب: ٣١] أي وَمَنْ يُطِيعُ مِنْكُمْ.

فقوله **تَعَالَى** في الآية: **(كُلُّ لَّهُ قَدِنُونٌ ﴿البقرة: ١١٦﴾)** أي مُطِيعُونَ.

وذهب بعض أهل العلم باللسان والتفسير إلى أن **(قَدِنُونٌ ﴿البقرة: ١١٦﴾)** في هذا الموضوع: أي مقرُّون، وجعلوها استثناءً من الكليَّة المتقدِّمة؛ منهم: ابن فارس في كتاب «الأفراد»، والزركشي في «البرهان»، والأبياري في «حُسن البيان».

وَمَنْشَأُ عُدُولِهِمْ عَنِ الْكَلِيَّةِ: أَنَّ الْآيَةَ الْمَذْكُورَةَ فِي الْبَقْرَةِ - وَفِي الرُّومِ أَيْضًا -: **(كُلُّ**

لَّهُ قَدِنُونٌ ﴿﴾) تَتَعَلَّقُ بِالْخَلْقِ جَمِيعًا، وَلَيْسَ كُلُّ الْخَلْقِ مُطِيعِينَ لِلَّهِ.

وَأَجِيبُ عَنِ ذَلِكَ: بِأَنَّ (الطَّاعَةَ) تَكُونُ تَارَةً شَرَعِيَّةً، وَتَكُونُ تَارَةً كَوْنِيَّةً؛ فَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ طَاعَتُهُمْ شَرَعِيَّةً، وَالْكَافِرُونَ بِاللَّهِ طَاعَتُهُمْ كَوْنِيَّةً.

فَالْقَوْلُ بِأَنَّ الْكَلِيَّةَ عَامَّةٌ هُوَ الصَّحِيحُ؛ وَأَشْرْتُ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِي:

قَافٌ وَنُونٌ ثُمَّ تَاءٌ: (فَنَتَا) بِ— (طَاعَةِ) فَسَّرَ عُمُومٌ ثَبَتَا

وقوله: **(بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴿البقرة: ١١٧﴾)** أي المبتدئ بخلقهما دون مثال

سابق.

وقوله: **(الْخَيْرَةُ ﴿الفصص: ٦٨﴾)** أي الخيار؛ باختيارهم ما يشاؤون.

أَمَّا الشَّهَادَةُ لِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْعِبُودِيَّةِ وَالرَّسَالَةِ، وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ أَتْبَعَ سَبِيلَهُمْ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ: فَقَدْ أَنْشَأَ الْمَصْنُفُ جُمَلًا تُكْمَلُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ الْآيَاتِ فِي الْإِشَارَةِ إِلَى مَقْصُودِهِ؛ فَقَالَ: **(وَأَشْهَدُ أَنَّ سَيِّدَنَا وَنَبِيَّنَا مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ)** إِلَى قَوْلِهِ: **(إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ).**

وقوله: **(وَبِهِ كَانُوا يَعْدِلُونَ)** أي يحكمون بالعدل؛ وهو وضع الشيء في موضعه.

وقوله بعدها: (ولا يعدلون) أي لا يميلون.

ف(العدل) أصل في كلام العرب للدلالة على متقابلين:

- أحدهما: الاستقامة.

- والآخر: الاعوجاج.

ذكره ابن فارس في «مقاييس اللغة».

وكلاهما واقع في كلام المصنف:

○ فقوله في الموضوع الأول: (وبه كانوا يعدلون) راجع إلى الاستقامة.

○ وقوله في الموضوع الثاني: (ولا يعدلون) راجع إلى الاعوجاج.

وإذا جاءت الكلمة بمعنيين بالمبنى نفسه يُسمّى هذا (جناسًا).

فكلمة (يعدلون) في الموضوعين اتفق مبناها - أي لفظها -، واختلف معناها؛ فيُسمّى

هذا (جناسًا).

وأشار إلى حدّ (الجناس) أستاذنا حسن عبد الرّازق رحمه الله في «الآلئ التّبيان»^(١)

عند عدّه لأنواع (البديع) فقال:

تَشَابُهٌ مَعَ اخْتِلَافِ الْمَعْنَى لِلْفُظَيَيْنِ فِي أُمُورِ الْمَبْنَى

وقوله: (وعلى التابعين لهم بإحسان)؛ اسم يقع لمعنيين:

- أحدهما: معنى شرعيّ؛ وهم الصّحابة الذين أسلموا بعد فتح مكّة؛ قال الله تعالى:

﴿وَالسَّبِقُونَ الْأُولُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ﴾ [التّوبة: ١٠٠] أي

(١) ألفية في البلاغة فاقت ما تقدّمها.

مِنَ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ أَسْلَمُوا بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةَ، وَرُوِيَ هَذَا الْمَعْنَى فِي حَدِيثٍ فِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ»، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

- وَالْآخِرُ: مَعْنَى لُغَوِيٌّ؛ وَهُوَ مَنْ جَاءَ بَعْدَ الصَّحَابَةِ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا مَوْحِدًا لِلَّهِ مَتَّبِعًا رَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فَإِنَّهُ يُعَدُّ مِنَ التَّابِعِينَ بِإِحْسَانٍ.

وَقَوْلُهُ: (وَعِنهَا يَذْبُونُ) أَي يَدْفَعُونَ؛ ف (الذَّبُّ): الدَّفْعُ.

وَقَوْلُهُ: (وَيُنَاضِلُونَ) أَي يَحْمُونَ؛ أَصْلُهُ: مِنَ الْمُنَاضَلَةِ؛ وَهِيَ الرَّمَايَةُ.

وَهَذِهِ الدِّيَابِجَةُ الْمُشْتَمِلَةُ عَلَى حَمْدِ اللَّهِ، وَالشَّهَادَةِ لَهُ وَلِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: اشْتَمَلَتْ عَلَى أَلْفَاظٍ تَتَعَلَّقُ بِالْإِعْتِقَادِ وَالتَّوْحِيدِ، وَالْإِتْيَانِ بِمِثْلِ هَذَا يُسَمَّى (بِرَاعَةِ اسْتِهْلَالٍ)؛ وَهُوَ أَنْ يَأْتِيَ الْمُتَكَلِّمُ فِي صَدْرِ كَلَامِهِ بِمَا يُشِيرُ إِلَى قَصْدِهِ.

وَأَشْرْتُ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِي:

بِرَاعَةُ اسْتِهْلَالٍ أَنْ يَأْتِي فِي صَدْرِ الْكَلَامِ مَا بِقَصْدِهِ يَفِي

ثُمَّ وَصَفَ الْمَصْنُفَ كِتَابَهُ بِخَمْسٍ:

* الْأُولَى: أَنَّهُ (مُخْتَصَرٌ).

و(الْمُخْتَصَرُ مِنَ الْكَلَامِ): مَا قَلَّتْ أَلْفَاظُهُ وَجَلَّتْ مَعَانِيهِ؛ وَهَذَا يَقْتَضِي عُلُوَّهُ وَشَرَفَهُ.

وَأَشْرْتُ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِي:

مَا قَلَّ لَفْظُهُ وَجَلَّ مَعْنَى (مُخْتَصَرًا) يَدْعُونَهُ وَيُعْلَى

* وَالثَّانِيَةُ: أَنَّهُ (جَلِيلٌ) أَي عَظِيمٌ.

و(ذُو الْجَلَالِ): صَاحِبُ الْعَظَمَةِ؛ وَهُوَ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ.

* والثالثة: أنه (نافع) أي مُعينٌ في الوصول إلى الخير.

ف (النافع) من الأعيان وغيرها: ما أوصل إلى الخير.

* والرابعة: أنه (عظيم الفائدة).

و (الفائدة): استحداث مالٍ وخيرٍ؛ قاله ابن فارس في «مقاييس اللغة».

ومن الخير الذي يُستحدث: العلم.

* والخامسة: أنه جمُّ المنافع؛ أي كثيرها ومُجتمعها؛ فـ (الجمُّ): الكثير المُجتمع،

و (المنافع): جمع (منفعة)؛ وهي الخير الواصل للعبد، ومن أعظمه: العلم.

ووصف المصنّف كتابه بهذه الصفات الخمس: مدح له؛ ومثل هذا سائغٌ شائعٌ في

كلام أهل العلم، ويجوز بشرطين:

- أحدهما: كون الحامل له هو رجاء حمل الناس على الانتفاع به.

- والآخر: سلامته من الغلو؛ وهو مجاوزة الحدِّ.

وإلى ذلك أشرت بقولي:

إِذَا مُصَنَّفُ كِتَابِهِ مَدَحٌ رَجَاءَ نَفْعِ دُونَ غُلُوٍّ (١) صَلَحَ

ثم ذكر المصنّف موضوع كتابه؛ فقال: (يُشتمل على قواعد الدين، ويتضمن أصول

التوحيد) إلى قوله: (شُرحت فيه أمور الإيمان وخصاله، وما يُزيل جميعه أو يُنافي

كماله).

ف (موضوع هذا الكتاب) يرجع إلى ثلاث:

(١) بسكون (اللام)، وتفتح - وهو أكثر -؛ فيقال: (غُلواء) و(غُلواء)، وهو ك (الغُلُو).

* الأوَّل: أَنَّهُ مُشْتَمِلٌ عَلَى قَوَاعِدِ الدِّينِ.

و(القواعد): جمع (قاعدة)؛ وهي الأساس.

والمذكور فيه: جملةٌ من قواعد الدِّين المتعلقة بالخطاب الخَبْرِيّ؛ ممَّا يُسَمَّى:

(اعتقادًا، وتوحيدًا، وإيمانًا).

* والثَّانِي: أَنَّهُ مُتَضَمِّنٌ أَصُولَ التَّوْحِيدِ - أي توحيد الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** -، وما يتعلَّق

بها وَيَتَّبِعُهَا.

* والثَّلَاث: أَنَّهُ شُرِّحَتْ (فيه أمور الإيمان وخصاله) أي ما يتحقَّق به الإيمان ويقع،

وُقِرَّتْ بِذِكْرِ (ما يُزِيلُ جَمِيعَهُ أَوْ يُنَافِي كَمَالَهُ).

ثمَّ ذَكَرَ مِنْهَجَ تَصْنِيفِهِ إِجْمَالًا؛ وَهُوَ قَائِمٌ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصُولٍ:

* الأوَّل: هُوَ الْمَذْكُورُ فِي قَوْلِهِ: (وَذَكَرْتُ فِيهِ كُلَّ مَسْأَلَةٍ مُصْحُوْبَةٍ بِدَلِيلِهَا)؛ فَهُوَ إِذَا

ذَكَرَ شَيْئًا مِنَ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْإِعْتِقَادِ قَرَنَهَا بِالْأَدْلِيلِ، وَمُوجِبَ ذَلِكَ: مَا ذَكَرَهُ فِي قَوْلِهِ:

(لِيَتَّضِحَ أَمْرُهَا وَتَتَجَلَّى حَقِيقَتُهَا وَيَبِينَ سَبِيلُهَا).

* والثَّانِي: هُوَ الْمَذْكُورُ فِي قَوْلِهِ: (وَاقْتَصَرْتُ فِيهِ عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالِاتِّبَاعِ،

وَأَهْمَلْتُ أَقْوَالَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْإِبْتِدَاعِ)؛ أَي أَنَّهُ جَعَلَ بَيَانَ مَا أَرَادَ مُخْتَصِّصًا بِذِكْرِ مَا عَلَيْهِ

أَهْلُ السُّنَّةِ الْمُتَّبِعِينَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَهْمَلِ الْمَقَالَاتِ الْمُخَالَفَةَ لَهُمْ مِمَّا تَكَلَّمَ بِهِ فِي

هَذِهِ الْمَسَائِلِ (أَهْلُ الْأَهْوَاءِ وَالِابْتِدَاعِ).

و(الاقتصار): ذِكْرُ شَيْءٍ وَتَرْكُ شَيْءٍ.

فهو لم يقصد الاستيعاب؛ فَإِنَّهُ تَرَكَ مَسَائِلَ زَائِدَةً، ذَكَرَهَا هُوَ نَفْسُهُ فِي نِظْمِهِ الْمَشْهُورِ

«سَلَّمَ الْوَصُولَ».

وهذان الكتابان له يكمل أحدهما الآخر؛ ففي هذا ما ليس في ذاك من مسائل الاعتقاد.

وقد أشرتُ إلى معنى (الاقتصار) بقولي:

إِنَّ (اِقْتَصَارَهُمْ) هُوَ الْإِتْيَانُ بِبَعْضِ الْكَلَامِ أَمَّا بَاقِيهِ أَبِي

وذكر الحامل له على ترك أقوال أهل الأهواء في قوله: (إذ هي لا تذكر إلا للردِّ عليها، وإرسالِ سهامِ السنة إليها)؛ فذكرها في تصانيف الاعتقاد لا يقصد لذاته، ومحلُّ العناية في هذا العلم: ما عليه أهل السنة والجماعة، وأمّا معرفة مقالات المخالفين لهم فهي رتبة ثانية فيه.

ولا ينبغي الجمع بينهما عند الابتداء؛ فيقدم المتعلم معرفة مسائل الاعتقاد السني حتى يتقنها، ثم إذا أراد التوسّع انتقل إلى معرفة مقالات المخالفين والردِّ عليها، وهي علم آخر؛ هو (علم الفرق والملل).

ومن نصح المتعلمين: حملهم على هذا، وعليه جرى المصنّف؛ فإنه جرد تقرير الاعتقاد من ذكر مقالات أهل الأهواء والابتداء؛ فإن تلقبها يكون آخرًا بعد إتقان عقيدة أهل السنة والجماعة؛ فلا حاجة لذكرها عند ابتداء تعلم الاعتقاد.

ثم ذكر رحمه الله أن تلك المقالات (قد تصدّى لكشف عوارها) أي عيها (الأئمة الأجلة، وصنّفوا في ردّها وإبعادها المصنّفات المستقلة).

ثم بين أن من عرف الاعتقاد الصحيح ميّز الاعتقاد الباطل؛ فقال: (مع أن الضدَّ يعرف بضده، ويُخرج بتعريف ضابطه وحده، فإذا طلعت الشمس لم يفتقر النهار إلى استدلال، وإذا استبان الحق واتّضح فما بعده إلا الضلال).

* والثَّالِثُ: هو المذكور في قوله: (ورَتَّبْتُهُ عَلَى طَرِيقَةِ السُّؤَالِ) أي أَنَّهُ جَعَلَ هَذَا الكِتَابَ مَوْضوعًا عَلَى صِفَةِ تَعْلِيمِيَّةٍ؛ هِيَ السُّؤَالُ وَالْجَوَابُ، وَهِيَ سَنَةٌ نَبَوِيَّةٌ، وَمِنْ أَشْهُرِ الْأَحَادِيثِ فِيهَا: حَدِيثُ جَبْرِيلَ؛ المَرْوِيُّ فِي «الصَّحِيحِينَ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَفِي «مُسْلِمٍ» وَحَدَهُ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وَيَبِّنُ جَرِيهَ عَلَى ذَلِكَ؛ فَقَالَ عِنْدَ ذِكْرِ السُّؤَالِ: (لَيْسَتْ يَقْطَعُ الطَّالِبُ وَيَنْتَبِهَ)، وَقَالَ عِنْدَ ذِكْرِ الْجَوَابِ: (ثُمَّ أَرَدَفَهُ بِالْجَوَابِ الَّذِي يَتَّضِحُ الْأَمْرُ بِهِ وَلَا يَشْتَبِهَ).

فَالطَّرِيقَةُ الْمَذْكُورَةُ نَافِعَةٌ مِنْ جِهَتَيْنِ:

إِحْدَاهُمَا: إِيقَازُ الطَّالِبِ؛ فَإِنَّ أَصْلَ السُّؤَالِ: الْاسْتِفْهَامُ؛ وَهُوَ طَلَبُ الْفَهْمِ.

وَالْأُخْرَى: فِي ذِكْرِ الْجَوَابِ الْمَوْضِحِ لِلْأَمْرِ؛ إِذْ يَقَعُ بِهِ الْفَهْمُ فَيَسْتَتِرُّ.

وَسُؤَالَاتُ هَذَا الْكِتَابِ وَأَجْوِبَتُهُ تَدُورُ عَلَى أَرْبَعَةِ مَقَاصِدَ:

✓ الْأَوَّلُ: تَقْرِيرٌ مَعْنَى.

✓ وَالثَّانِي: بَيَانٌ دَلِيلٍ.

✓ وَالثَّالِثُ: حُلُّ إِشْكَالٍ.

✓ وَالرَّابِعُ: إِبْطَالُ شَبَهَةٍ.

ثُمَّ صَرَّحَ الْمَصْنُفُ بِاسْمِ كِتَابِهِ لِيُعْرَفَ؛ فَقَالَ: (وَسَمَّيْتُهُ: «أَعْلَامُ السُّنَّةِ الْمَنْشُورَةِ، لِاعْتِقَادِ الطَّائِفَةِ النَّاجِيَةِ الْمَنْصُورَةِ»).

(وَالْأَعْلَامُ): جَمْعُ (عَلَمٍ)؛ وَهُوَ مَا يُنْصَبُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى شَيْءٍ مَا؛ وَمِنْهُ: الرَّايَاتُ

وَالْأَلْوِيَّةُ الَّتِي تَكُونُ مِنَ الْخِرْقِ، وَ(نَشْرُهَا): حَلُّهَا وَإِرْسَالُهَا.

وَتَصْرِيحُ الْمَصْنُفِ بِاسْمِ كِتَابِهِ أَمْرٌ مُسْتَحْسَنٌ؛ فَإِنَّ التَّصْنِيفَ وَكَدَّ الْعَالِمِ الْمُخَلَّدَ

- أي الباقي بعده -؛ ذكره ابن الجوزي في «صيد الخاطر».

وَمِنَ الْمُسْتَحْسَنِ: أَنْ يَجْعَلَ لَوْلَدِهِ مِنَ التَّصَانِيفِ اسْمًا.

أما تصريح المصنّف باسمه هو: فواجب؛ إمّا في مقدّمة كتابه؛ كأن يقول: (يقول

فلان بن فلان)، أو في طرّته - أي غلافه وغاشيته التي تكون عليه -، فيثبت اسمه عليها.

والدّاعي إلى وجوبه: كَوْنِ الْعِلْمِ لَا يُؤْخَذُ عَنْ مَجْهُولٍ؛ ذكره ميارة المالكي في

«شرح قواعده»، ومحمد حبيب الله الشنقيطي في «إضاءة الحالك».

وأشرتُ إلى ذلك بقولي:

لَا يُؤْخَذُ الْعِلْمُ عَنِ الْمَجْهُولِ أَوْ الْجَهْولِ؛ الْحُكْمُ لِلْفُحُولِ^(١)

بَيَانُهُ فِي عِلْمِ الْأَصْطِلَاحِ^(٢) وَفِي أُصُولِ الْفِقْهِ^(٣) كَالصَّبَاحِ^(٤)

ثمّ ختم المصنّف مقدّمته بالدّعاء؛ فقال: (والله أسأل أن يجعله ابتغاء وجهه الأعلى،

وأن ينفعنا بما علّمنا) إلى قوله: (ونعم النصير).

وجمع فيه بين (دعاء المسألة) و(دعاء العبادة):

ف(دعاء المسألة) في ثلاث جُمَلٍ:

الأولى: (والله أسأل أن يجعله ابتغاء وجهه الأعلى) أي خالصاً له.

(١) أي حكّم بذلك أهل العلم الرّاسخون فيه.

(٢) أي في علم مصطلح الحديث عند ذكرهم شروط الرّاوي.

(٣) في (كتاب الاجتهاد) عند ذكرهم شروط المفتي.

(٤) أي واضح بين جليّ.

والثانية: في قوله: (وَأَنْ يَنْفَعَنَا بِمَا عَلَّمَنَا).

والثالثة: في قوله: (وَيُعَلِّمُنَا مَا يَنْفَعُنَا نِعْمَةً مِنْهُ وَفَضْلاً).

و(دعاء العِبادة) في أَرْبَعِ جُمَلٍ:

الأولى: في قوله: (إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ).

والثانية: في قوله: (وَبِعِبَادِهِ لَطِيفٌ خَبِيرٌ).

والثالثة: في قوله: (وَالِيهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَصِيرُ)؛ و(الْمَرْجِعُ) هو الانتقال مِنْ حَالٍ إِلَى

حَالٍ، و(الْمَصِيرُ) هو الاستقرار فِي الْمَالِ.

والرابعة: في قوله: (وَهُوَ مَوْلَانَا فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ).

